في نهاية المطاف، يبرز تحليل مفهوم العلاقات الدولية وتأثيرها على العالم الأورو–مغاربي أهمية فهم السياق الذي يحدث فيه هذا التفاعل. يتيح هذا الفهم فرص تحسين التعاون ومواجهة التحديات بشكل فعّال، مما يسهم في تحقيق تطور إيجابي على المستوى الأورو–مغاربي.

المطلب الثاني:

الوسائل الجديدة لإدارة التقارب الأورومغاربي

من أبرز المزايا التي تدعو إلى تحسين إدارة "التقارب الأورومغاربي" نستعرض[1]:

- التشابك الاستثنائي بين المجتمعات في المغرب العربي، والذي يتسم بكثافة كبيرة في الروابط التاريخية والاقتصادية والإنسانية والثقافية بين الدول المغربية وجيرانها الشماليين.
- حقيقة أن التعاون في هذه المنطقة كان يفلت من استمرار النزاع الصهيوني الفلسطيني الذي أثر بشكل كبير على عمل نظام البحر الأبيض المتوسط.
- العلاقات الجيدة بين فرنسا والدول المغاربية بعد انسحاب باريس من التدخل الأمريكي في العراق في 2003.
- تجديد حوار 5 + 5، الذي دعمه في فرنسا دائرة الاقتصاديين التي اقترحت تعزيز التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي عن طريق إنشاء "تحالف معزز" بينهم، يُصبح مرحلة نحو "مصير مشترك"10. ولنضيف أنه حتى داخل هيئات الاتحاد الأوروبي، تم الاعتراف بحاجة إلى "تعاون معزز" مع بعض الشركاء داخل عملية

[1] Jean-Robert Henry, « Les nouveaux modes de gestion de la proximité euromaghrébine », L'Année du Maghreb, Dossier: Le Maghreb avec ou sans l'Europe ? IX | 2013, pp. 39-56, para. 39. https://journals.openedition.org/anneemaghreb/1831

برشلونة، كما تم التأكيد على ذلك في مؤتمر البحر الأبيض المتوسط الذي عقد في نابولي في ديسمبر 2003، حيث كان المغرب العربي هو المستهدف بوضوح.

تُظهر تقارير المنظمات الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية) بانتظام استنتاجًا يفيد بالتبعية الاقتصادية القوية لدول المغرب العربي تجاه الاتحاد الأوروبي. تمتص أوروبا نحو 60% من صادرات المغرب العربي وتضمن 80% من الاستثمار الأجنبي المباشر. تعتمد تونس والمغرب بنسبة 80 إلى 90% على إيراداتهم السياحية من الأوروبيين، وتعتمد بنسبة تقدر بحوالي 90% من إجمالي تحويلات الأموال (صندوق النقد الدولي، 2011، ص 37). من بين جميع المناطق في الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، يُعتبر المغرب العربي الذي يمتلك أعلى معدل للتبعية تجاه التجارة مع الاتحاد الأوروبي. تضع هذه التبعية القوية اقتصادات تونس والمغرب في وضعٍ هش في ظل تراجع النمو في أوروبا، كما أظهرته الأزمة في منطقة اليورو منذ عام 2008[1].

على النقيض من ذلك، يُمثل التجارة البينية في المغرب العربي حوالي 2% في المتوسط من قيمة إجمالي التجارة (بين 1 و5% حسب الدول) بين الدول الأعضاء في اتحاد المغرب العربي .(*UMA*) ووفقًا لخبراء منتدى البحر الأبيض المتوسط لمعاهد العلوم الاقتصادية تشكل ضعف التبادلات داخل المغرب العربي خسارة في إمكانيات التنمية للمنطقة، دون أن يكونوا قادرين على تحديد هذه الخسارة بدقة[2].

من الواضح أن اقتصادات دول المنطقة لا تحمل وزنًا حاسمًا كافيًا للتأثير في عمليات العولمة. تظل أسواق بلدان المغرب العربي معزولة للغاية، بينما ستخلق التكامل الإقليمي الشروط لتحقيق اقتصاديات الحجم مع سوق يضم ما يقرب من 100 مليون نسمة.

[1] Abdelwahab Biad, « La construction du Maghreb au défi du partenariat euro-méditerranéen de l'Union européenne », L'Année du Maghreb, Dossier: Le Maghreb avec ou sans l'Europe ? IX | 2013, pp 103-124, para. 16. https://journals.openedition.org/anneemaghreb/1866#tocto3n2
[2] Ibid., para. 17.

بالإضافة إلى ذلك، سيكون أحد الآثار الإيجابية لهذا هو جعل هذا السوق الإقليمي أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب، مما سيؤثر إيجابًا على النمو ومعدلات البطالة[1].

ومع ذلك، هل يكون لدى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مصلحة في تقليل حجم تبادلاتها الثنائية مع كل من دول المغرب العربي التي ستنتج عنها تطوير التجارة داخل المغرب العربي في قطاعات اقتصادية يمكن أن تكون فيها التكامل البيني مفيدًا (الطاقة، والصناعات النسيجية، والبتروكيماويات، والمنتجات الزراعية والغذائية)؟ قد تسهم التكامل الإقليمي في تقليل التبعية القوية تجاه الاتحاد الأوروبي، ولكن ستظل دول المنطقة تعتمد على أوروبا إلى حد كبير للحصول على جزء كبير من صادراتها (الهيدروكربونات، والمنتجات الزراعية وصناعات التحويل) وواردتها (المنتجات الصناعية ذات القيمة المضافة العالية، والتكنولوجيا، والخدمات)[2].

تدهور السياق الإقليمي، خاصةً على الجبهة الأمنية، قد أجبر أكثر على تقوية التعاون الإقليمي. خدمت التهديدات الإرهابية منذ التسعينيات كذريعة لتشديد القيود على حركة الأفراد والبضائع عبر الحدود الإقليمية. وهكذا، تبقى الحدود البرية بين الجزائر والمغرب مغلقة منذ عام 1994. تم التضحية جزئياً بالتكامل والتعاون الإقليمي لصالح أولويات أخرى. بالنسبة للجزائر، يقلل إنتاج النفط من جاذبية التكامل الإقليمي الذي لا تراه ضروريًا اقتصاديًا. أما بالنسبة للمغرب، فإن التعاون مع أوروبا يشكل بديلًا "مربحًا" لـ "عدم وجود مغرب عربي[3].

على عكس المنطق، يبدو أن دول المغرب العربي تتجاوز العوامل الرئيسية التي تواجهها، حتى وهي تواجه نفس التحديات التي يتم تذكيرنا بها بشكل منتظم في تقارير البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية: ضعف القدرة على التحمل تجاه

[1] Ibid., para. 18.
[2] Ibid., para. 19.
[3] Ibid., para. 20.